الفصل الثاني:
في عوامل الأفعال

قال رحمه الله: " بدأنا بالأفعال لأنها أصل في العمل، وهي تعمل الرفع والنصب في الأسماء، فأما الرفع فإنها مستوية فيه فكل يرفع اسمًا واحدًا بأنه فاعله إذا أسند إليه مقدمًا عليه نحو: خرج زيد، وطاب الخبر، وذهب القوم، فإن لم يكن ظاهرًا فمضمر نحو: اضرب، التقدير: اضرب أنت، ولا يرفع الاسم الذي قبله فلا يقال: القوم خرج، وإنما يقال: خرجوا، ليرتفع القوم بالابتداء ويكون الضمير فاعلًا.

وفعل ما لم يسم فاعله يرفع المفعول لقيامه الفاعل، كقولك: ضرب زيد، وأعطى زيد درهما ".

الشرح: إنما جعل الأفعال الأصل في العمل؛ لأن غيرها من العوامل إما حروف، أو أسماء.

أما الحروف فلا يتصور أن تكون أصل العوامل؛ لأن الجارة تصل معاني الأفعال إلى الأسماء بواسطتها، ولا شك في أن الواسطة لا تكون أصلًا، وأما الناصبة فنذكرها في فصل الحروف؛ لأن حرف الاستثناء وحرف النداء و " الواو " التي بمعنى (مع) لا تكون ناصبة بنفسها بل هي كالواسطة إذ الشرط والمؤثر في النصب هو الفعل الثابت في البعض والمقدر في البعض.

وأما باب (إن) فلا شك في أن عملها لمشابهة الفعل كما نذكره في بابها.

وأما الأسماء فالأمر في كونها تبعًا للأفعال في باب العمل بين بدليل أن الاسم إنما يعمل بشرط مناسبة الفعل كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأسماء الفعل، وإذا لم يكن مناسبًا له كرجل وفرس وأشباههما فلا يكون له عمل الفعل.

وقوله: " وأما الرفع فإنها مستوية فيه " فإنما عنى به أن الأفعال مستوية في رفع الفاعل سواء كان لازمًا أو متعديًا، ناقصًا أو تامًا بشرط التقدم.

وأما النصب فإن الأفعال تنقسم فيه، فالذي يعمل البعض، ولا يعمل البعض كما يجيء تفصيل ذلك في موضعه إن شاء الله.

(الفاعل)

والمراد بالإسناد: أن تجعل الاسم أخص مذكور بالفعل أو ما يجري مجراه، ونعني بذلك أن تجعل الاسم مخبرًا عنه إذا كان الفعل خبرًا سواء في ذلك النفي والإثبات نحو: خرج زيد، ولم يخرج عمرو، وكذلك الحكم في المجهول نحو: ضرب زيد، وقتل عمرو، لأنك جعلته الآن أخص مذكور به حتى لو سئلت بـ (من؟) عند قولك: ضرب، لم تذكر إلا (زيدًا)، جوابًا للسائل كما فعلت ذلك حيث سئلت عند قولك: ضرب، فلم تذكر إلا إياه.

فصل: ويجوز إضمار الفعل كما يجوز إضمار الفاعل، فمثال إضمار الفعل قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨]، و ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] التقدير: وإن خافت امرأة، وإن هلك امرؤ؛ لأن حرف الشرط يخص الفعل، وكذلك الحكم في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦ رِجَالٞ﴾ [النور: ٣٦ - ٣٧] بفتح " الباء " على قراءة أهل الشام وأبي بكر وأبان والمفضل ومحبوب رواية عن أبي عمرو، وارتفع (رجال) بفعل تقديره: يسبحه رجال.

ومثال إضمار الفاعل قولهم: ضربني وضربت زيدًا، تضمر في الأول اسم من ضربك إضمارًا على شريطة التفسير لأنك أردت أن تجعل (زيدًا) فاعلًا ومفعولًا فوجهت الفعلين إليه واستغنيت بذكره مرة فكذلك مرة فكذلك إذا قلت: ضربت وضربني زيد، فرفعته وحذفت المفعول استغناء عنه وأعملت الفعل الثاني عند البصريين لقربه منه والأول عند الكوفيين.

وقال تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾ [الكهف: ٩٦] و﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾ [الحاقة: ١٩] فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال (أفرغه) و (اقرؤه)، ذكر ذلك النحويون ترجيحًا لمذهب البصريين، وقال الفرزدق[1]: [الطويل]

---

(١) **البيت للفرزدق** في ديوانه ٢/ ٣٠٠؛ وأساس البلاغة (نصف)؛ وتذكرة النحاة ص٣٥٤، والرد على النحاة ص ٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩١؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣٢ (نصف)؛ والمقتضب ٤/٧٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٧٩.

ولكِـن نِصْـفًا لـو سَـبَبْتُ وسَـبَّنِي بَنُـو عبـدِ شَـمْسِ بـنِ مَنـافٍ وهاشـمِ

فأعمل الثاني، وقال عمر بن أبي ربيعة[1]: [الطويل]

=

اللغة: نصفًا: إنصافًا وعدلًا.

المعنى: إن من العدل والإنصاف أن أتبادل السباب مع من هم أهل لي وأكفاء.

الإعراب: "ولكن": الواو: بحسب ما قبلها، "لكن": حرف مشبّه بالفعل. "نصفًا": اسم "لكن" منصوب بالفتحة. "لو": حرف شرط غير جازم. "سببت": فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. "وسبّني": الواو: للعطف، "سبّ": فعل ماضٍ على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. "بنو": فاعل "سبّني" مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. "عبد": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "شمس": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "ابن": صفة "عبد" مجرورة بالكسرة. "مناف": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "وهاشم": الواو: حرف عطف، "هاشم": معطوف على "عبد شمس" مجرور مثله.

وجملة "لكن نصفًا... ": بحسب ما قبلها. وجملة "لو سببت... ": الشرطية مع جوابها المحذوف في محل رفع خبر "لكن". وجملة "وسبني بنو... ": معطوفة على جملة "لو سببت". وجملة جواب الشرط غير الجازم المحذوفة المقدرة بـ "لكان نصفًا": لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "سببت وسبني بنو" حيث تنازع الفعلان (العاملان) المعمول ذاته "بنو عبد شمس"، الأول يطلبه مفعولًا، والثاني يطلبه فاعلًا، وقد أعمل الثاني، وهو جائز في الباب التنازع.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨؛ والرد على النحاة ص ٩٧؛ والكتاب ١/ ٧٨؛ ولطفيل الغنويّ في ديوانه ص ٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٨؛ ولعمر أو لطفيل أو للمقنّع الكنديّ في المقاصد النحوية ٣/ ٣٢؛ ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح ص ٨٩، وبلا نسبة في أمالي أبي الحاجب ١/ ٤٤٤؛ والدرر ١/ ٢٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

اللغة: تستاك: تستعمل السواك لتنظيف الأسنان. الأراك: نوع من الشجر تؤخذ منه أعواد السواك.

تنخل: تمّ اختياره بدقّة. إسحل: نوع من الشجر طيّب الرائحة.

المعنى: إذا لم تنظف أسنانها بعود الأراك، نظّفتها بعود إسحل.

الإعراب: "إذا": ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، خافض لشرطه متعلّق بجوابه. "هي": ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، والتقدير: "إذا لم تستك... ". "لم": حرف نفي وجزم وقلب. "تستك": فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

إذا هـي لـمْ تَسْـتَكْ بِعُـودِ أَرَاكَـةٍ تُنَخَّـلُ فَاسـتاكَت بِـهِ عُـودُ أَسـحلِ

فأعمل الأول.

ومن إضمار الفاعل ما ذكر في المتن من قوله: اضرب، وضمير الفاعل على ضربين: بارز، ومستكن.

فالبارز: ما له لفظ نحو: ضربا وضربوا، والمستكن ما ليس له لفظ وإنما يكون شيئًا في النية والمعنى، نحو: اضرب، وأضرب، ونضرب، وتضرب، فكل مثال منها يدل على ما وضع له، ولا يحتاج إلى شيء بارز حتى يكون فاعلًا له، وإنما يحتاج إليه لأجل التأكيد إذا قلت: اخرج أنت نفسك، أو لأجل العطف نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤].

وأما الفعل الذي نقل عن مثال (فعل) إلى مثال (فعل) فإنه يرفع المفعول الذي كان منصوبًا قبل نقل الفعل لعلة ذكرها في المتن، وسمي: مجهولًا، وفعل ما لم يسم فاعله، ومبنيًا للمفعول.

فإن قيل: لم رفع الفاعل ونصب المفعول؟. قيل: فرقًا بينهما.

=

"بعود": جار وجرور متعلّقان بـ "تستك"، وهو مضاف. "أراكة": مضاف إليه مجرور بالكسرة. "تنخل": فعل ماضٍ مبني للمجهول. "فاستاكت": الفاء: حرف عطف، و"استاكت": فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. "به": جار ومجرور متعلّقان بـ "استاك". "عود": نائب فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. "إسحل": مضاف إليه.

وجملة "إذا هي... ": ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة الفعل المحذوف في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة "لم تستك": تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "تنخل": جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "تنخل فاستاكت به عود إسحل" حيث تنازع عاملان معمولاً واحدًا، والعامل الأول: "تنخل" يطلبه ليكون نائب فاعل له، والثاني: ليتعدّى إليه بحرف الجرّ: الباء، وقد أعمل الشاعر العامل الأول "تنخل" فرفع "عود" على أنّه نائب فاعل له، وأضمر ضمير هذا المعمول مع العامل الثاني، ولو أنه أعمل العامل الثاني، لقال: "تنخل فاستاكت بعود إسحل" على أن يكون في "تنخل" ضمير مستتر تقديره: هو. يعود إلي "عود إسحل" المتأخر.

فإن قيل: هلا جعلا على العكس؟

قيل: لأن المفعولات كثرة والفاعل واحد فأعطي الرفع؛ لأنه أثقل الحركات، والكثير النصب تخفيفًا، وأيضًا فإن الفاعل سابق في الرتبة فأخذ أقوى الحركات وبقي النصب على المفعولات.

فإن قيل: لأي أمر حكمت بأن الاسم إذا تقدم الفعل نحو: زيد ضرب، خرج من كونه فاعلًا لا يعمل به الفعل؟

قيل: قد أشار إلى ذلك في المتن بقوله: " ولا يرفع الاسم الذي قبله ولا يقال: القوم خرج، وإنما يقال: خرجوا ".

بيان ذلك أن الفعل لو كان يرفع الفاعل إذا تقدم عليه لما اختلف حاله فلما وجدناه يختلف علمنا أنه لا يرفعه، ألا ترى أنهم قالوا: الزيدان خرجا، والقوم خرجوا، فأعادوا ضمير الاثنين والجماعة عند تقدم الاسم، لو كان المقدم هو الفاعل لما أعادوا ذلك.

فإن قيل: إذا كان الضمير فاعلًا عند التقديم فهلًا ظهر إذا كان الفعل للواحد كما يظهر إذا كان للاثنين فصاعدًا؟

قيل: لأن الفعل لابد له من فاعل مفرد فلم يحتج إلى إظهاره لدلالة الحال عليه، وله بد من اثنين فصاعدًا فوجب إظهار ما أريد وله منه بد.

فإن قيل: على هذا ينبغي أن لا يظهر ضمير الاثنين والجماعة لدلالة المتقدم عليه!.

قيل: بين الموضعين فرق، فلا يقاس أحدهما على الآخر، وذلك أن المتقدم إذا كان مفردًا فإنه لا يحتمل الزيادة والنقصان في كونه مخبرًا عنه بخلاف المثنى والمجموع؛ لأنهما يحتملان النقصان، بيان ذلك أنك تقول: زيد خرج، فلا يحتمل أن تريد بذلك خروج الزيدين ولا خروج القوم، أما إذا قلت: الزيدان أو القوم خرج، احتمل خروج أحد الاثنين أو القوم؛ لأن اللفظ يصلح لذلك، فلهذا لا يستقيم القياس.

فإن قيل: لم رفع المفعول عند بناء الفعل له؟

قيل: لأنه صار بذلك فاعلًا لا فرق في ذلك، يعني في كونه فاعلًا لإسناد الفعل إليه بين من أوقع الفعل وبين من وقع الفعل به في علم النحو؛ لأن مرادهم بكونه فاعلًا أنه

أخص مذكور بهذا الفعل، بيان هذا أنك إذا قلت: ضرب، تسارع الفهم إلى طلب المضروب، كما إذا قلت: ضرب، تسارع الفهم إلى طلب الضارب؛ لأن الفعل خبر عن المضروب في الأول، وعن الضارب في الثاني.

قال ابن الوراق: وإنما غيرت صيغة الفعل عند بنائه للمفعول رفعًا للالتباس، "وخص أوله بالضم لأنه من علامات الفاعل وكان هذا الفعل دالًا على فاعله فوجب أن يحرك بحركة ما يدل عليه ".

وفي الأفعال المعتلة العينات ثلاث لغات: الكسر، وهو الأجود نحو: سير وقيل، والإشمام، والضم.

فإن قيل: إذا كان الفعل متعديًا إلى مفعولين فصاعدًا هل يجوز إقامة أيهما شاء مقام الفاعل عند البناء للمفعول؟

قيل: الاختيار أن يقام الأول مقام الفاعل في ذلك كله، إلا أن في ذلك مواضع لا يجوز أن يقام غير الأول مقام الفاعل في ذلك، وإنما يجوز ذلك عند رفع الإشكال نحو أن تقول: أعطى درهم زيدًا، فلا يتوهم فيه أن الآخذ هو الدرهم. ولا يجوز: أعطي غلام زيدًا، وأنت تريد: أن زيدًا أخذ الغلام؛ لأن في ذلك توهمًا وإشكالًا؛ لأنه لا يستحيل أن يكون الغلام آخذًا زيدًا، وكذلك الحكم في باب (ظننت) وأخواتها.

قال ابن الوراق: " يجوز: ظن خارج زيدًا، ولا يجوز: ظن أخوك زيدًا، في ظننت زيدًا أخاك "، لأن (خارجًا) نكرة وهو مؤخر عن (زيد) في النية كان مقدمًا لفظًا فلا إشكال بخلاف ما كانا معرفتين.

وأما ما تعدى إلى ثلاثة مفعولين فإنه يجب أن يقام الأول منها مقام الفاعل.

قال الشيخ: " ويجب في الفعل المتعدي إلى المفعول الثاني بحرف من حروف الجر أن يسند إلى ما يتعدى إليه بنفسه دون أن يسند إلى الجار والمجرور وذلك إذا كانا في الكلام مذكورين، فإن لم يكن المفعول الصريح مذكورًا جاز إسناد الفعل إلى الجار مع المجرور فيقال: دفع إلى زيد ".

(الأفعال الناقصة)

(كان وأخواتها)

قال رحمه الله: " ومن الأفعال أفعال تجري مجرى الأدوات، وتختص بأحكام مختلفة فلابد من عدها وهي أنواع: أولها: " كان " وأخواتها وهي:

أصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وما زال، وما دام، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وليس، وتسمى هذه أفعالًا ناقصة بمعنى أنها لا تتم بالفاعل وتحتاج إلى خبر نحو أن تقول: صار زيد غنيًا، وكان زيد خارجًا، وليس زيد خارجًا، ويسمى الفاعل فيها اسمًا والمنصوب خبرًا ".

الشرح: اعلم أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وأحكامها باقية كما كانت في باب المبتدأ والخبر نحو كون المبتدأ معرفة وكون الخبر نكرة، وجواز كونهما معرفتين، وجواز كون المبتدأ نكرة موصوفة، وجواز كون الخبر جملة.

قال الشيخ: " وينبغي أن تعلم أن " كان " ها هنا تسمى ناقصة، ويقال إنها فعل غير حقيقي، ومعنى ذلك أنها عبارة عن الزمان فقط، وإذا قلت: كان زيد منطلقًا، لم يعقل من " كان " معنى أكثر من أنها تدل على أن زمان هذا الانطلاق زمان ماض "، والفعل الحقيقي التام ما دل على معنى وزمان كضرب الذي يدل على زمان ماض وضرب فيه.

ولـ **(كان)** وجه آخر يكون فيها فعلًا حقيقيًا وذلك إذا كان بمعنى حدث ووقع كقولهم: كانت الكائنة، والمقدور كائن، ومن هذا الوجه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]، وهي في هذا تكتفي بالاسم الواحد فيجئ منهما كلام تام مفيد كما ترى.

ولـ (كان) وجه ثالث تكون فيه زائدة دخولها وخروجها في الكلام بمنزلة، إلا أنها تفيد التوكيد وتحسين الكلام من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم:٢٩]، قال أبو عبيدة: (كيف نكلم من هو في المهد صبيا)، ولو كانت دالة على

الزمان ها هنا لما كان لعيسى عليه السلام اختصاص بهذا الحكم؛ لأن جميع الناس كانوا في المهد صبيانا.

و (أصبح) و (أمسى) و (أضحى) استعملن بمعنى: الدخول في الصبح والمساء والضحى، وهن فيه تامات يسكت على مرفوعهن، قال الله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الروم: ١٧]، قال عبد العزيز بن أسامة[1]: [الطويل]

وَمِنْ فَعَلاتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

والآخر: أن يكن بمعنى (صار) فيحتجن إلى اسم وخبر تقول: أصبح زيد غنيًا، وأمسى أميرًا، وأضحى مسرورًا.

و (ظل) و (بات) بمعنى (صار) قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾﴾ [النحل: ٥٨]، ولهما معنى آخر: هو الاختصاص بالليل والنهار على دلالة معنى (كان) نحو أن تقول: بات زيد ساهرا، فيكون المعنى: أنه كان ساهرا ليلا.

---

(١) **البيت بلا نسبة** في أمالي ابن الحاجب ص ٢٩٥؛ والدرر ٢/ ٦١.

اللغة: القرى: إكرام الضيف. الليلة الشهباء: الليلة الباردة والمجدبة. أضحى: دخل في الضحى، وهو ارتفاع الشمس.

المعنى: يقول: إنه كريم يطعم الضيوف في أيام الجدب والشدّة.

الإعراب: "ومن فعلاتي": الواو: بحسب ما قبلها، و"من فعلاتي": جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "أنني": حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم "أن". "حسن": خبر "أنّ" مرفوع، وهو مضاف. "القرى": مضاف إليه مجرور. "إذا": ظرفية حينية فقدت معنى الشرط مبنية على السكون متعلقة بالجواب المحذوف. "الليلة": فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. "الشهباء": نعت "الليلة" مرفوع. "أضحى": فعل ماضٍ تام. "جليدها": فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"ها": ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. والمصدر المؤول من "أنّ" وما بعدها في محلّ رفع مبتدأ. وجملة "الليلة الشهباء": في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة "أضحى جليدها": تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "أضحى جليدها" حيث ورد الفعل "أضحى" تامًا بمعنى الدخول وقت الضحى.

قال الشيخ: الأكثر في (صار) أن تكون ناقصة، وقد يجوز أن يقال: إنها تجيء تامة، وذلك في نحو قولنا: صرت إلى فلان، أي: ذهبت إليه وتحولت إليه.

وما زال، وما برح، وما فتئ وما انفك كلها متفقة في اقتضاء استغراق الزمان كله، فإذا قلت: مازال زيد كريما، فالمعنى أنه لم يجر عليه زمان من الأزمنة الماضية إلا وهو كريم فيه، فإذا قلت إن الله قادر ولم يزل ولا يزال، كان المعنى: أنه لم يجر عليه زمان محقق أو مقدر إلا وهو قادر فيه، كذلك يكون فيما يستقبل.

(ما دام) توقيت الفعل تقول: أجلس ما دام زيد جالسا، والمعنى: مدة دوام جلوس زيد، بنصب المدة على الظرف.

و (ليس) لنفي مضمون الجملة في الحال والاستقبال تقول: ليس زيد قائما الآن أو غدا.

واعلم أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر فيسمى (المبتدأ) اسم ما دخل عليه، و (الخبر) خبره، أعني أنه يقال في نحو قولك: كان الله غفورا، وكان زيد غنيا، وأمسى عمرو مسرورًا، إن (الله) اسم كان، و (غفورا) خبره، و (عمرو) اسم أمسى و(مسرورًا) خبره، وكذلك في سائرها.

فإن قيل: هل يجوز تقديم خبرها على اسمها في هذا الباب؟

قيل: نعم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾[الروم:٤٧] إذا لم تقف على (حقا).

فإن قيل: هل يجوز تقديم الخبر عليها؟

قيل: لا، في اللاتي في أوائلهن (ما)، ويجوز في سائرهن إلا في (ليس) فإن فيها خلافا.

فإن قيل: هل يجوز تقديم اسمهن عليهن؟

قيل: لا، كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل تشبيها به، كما جاز تقديم الخبر تشبيها بالمفعول.

ويدخل الباء في خبر (ليس) لتأكيد النفي، ولا يجوز دخولها مع نقض النفي فلا يقال: ليس زيد إلا بمنطلق، وإن عطفت عليها جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ، والنصب حملا على المعنى، قال[1]: [الوافر]

مُعَــاوِيَ إِنَّنَــا بَشَــرٌ فَأَسْــجِحْ فَلَسْــنَا بِالْجِبَــالِ وَلاَ الْحَدِيْــدَا

---

(١) **البيت لعقبة أو لعقيبة الأسدي** في خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠، والكتاب ١/ ٦٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٠؛ ورصف المباني ص ١٢٢، ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٥؛ والكتاب ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٧؛ والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١.

اللغة: معاوي: ترخيم معاوية. أسجح: اعْفُ، والإسجاح: حسن العفو.

المعنى: أعفُ عنّا يا معاوية واصفح، فلسنا جبالًا ولا حديدًا، بل نحن بشر نحبُّ ونكره ونحسن ونخطىء.

الإعراب: "معاوي": منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب. "إنّنا": "إنّ": حرف مشبه بالفعل، و"نا": ضمير متصل في محل نصب اسمها. "بشر": خبر "إنّ" مرفوع بالضمّة. "فأسجح": الفاء: استئنافية، "أسجح": فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. "فلسنا": الفاء: استئنافية، "ليس": فعل ماض ناقص، و"نا": ضمير متصل في محل رفع اسم "ليس". "بالجبال": الباء: حرف جر زائد، "الجبال" اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر "ليس". "ولا": الواو: للعطف، "لا": زائدة لتوكيد النفى. "الحديدا": معطوف على محل خبر "ليس" منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة "يا معاوي" الفعلية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "إنّنا بشر": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "أسجح": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "لسنا بالجبال": استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: "فلسنا بالجبال ولا الحديدا" حيث عطف "الحديدا" على محل الجار والمجرور "بالجبال" إذ هو خبر "ليس"، والباء زائدة فيه.

(كاد وأخواتها)
(أفعال المقاربة)

قال رحمه الله: (والثاني أفعال المقاربة وهي: عسى، وكاد، وكرب، وأوشك، تقول: عسى زيد، وكاد عمرو، ولا يتم حتى يأتي بالخبر، فخبر (عسى) (أن) مع الفعل المضارع نحو: عسى زيد أن يخرج، فـ (زيد) اسم عسى، وفاعلها، و (أن يخرج) خبر عسى، وخبر (كاد) الفعل المضارع بغير (أن) كقولك: كاد زيد يخرج، وإن جعلت (أن يفعل) اسم عسى فقلت: عسى أن يخرج زيد، لم يحتج إلى خبر.

و (كرب) و (أوشك) يجريان مجرى عسى مرة ومجرى كاد أخرى، و (جعل) و(أخذ) يستعملان استعمال كاد، تقول: جعل زيد يفعل كذا، وأخذ زيد يفعل كذا).

الشرح: النوع الثاني من الأفعال الناقصة وهو أفعال المقاربة، وإنما سميت بهذا؛ لأن معناها الدلالة على أنك ترجو وقوع الأمر المذكور بعدها وتتوقع قرب كونه.

ويتفاوت استعمالها أما (عسى) ففي استعماله طريقان: أحدهما أن يكون بمعنى (قارب)، ويكون له فاعل ومفعول إلا أن المفعول مشروط فيه أن يكون (أن) مع الفعل المضارع متأولا بالمصدر قال الله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ﴾[النساء:٨٤]، ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡۚ﴾[النساء:٩٩].

والثاني: أن يكون بمعنى (قرب) فيقتصر على فاعل إلا أن فاعله (أن) مع الفعل المضارع في تأويل المصدر. قال الله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾[البقرة:٢١٦]، ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّ﴾[الحجرات:١١]، ولفظة (عسى) من جهة الله تعالى إيجاب ووقوع؛ لأن إطماع الكريم إنجاز، وقيل معناه على شك العباد، يعني: كونوا على رجاء وطمع.

قال السيرافي: "ولا يجوز وقوع الخروج موقع (أن يخرج)" الواقع مفعولا وفاعلا، وكذا كل مصدر، و (عَسَى الغُوَيْرُ أَبُؤْسًا[1]) مؤول بمعنى عسى الغوير أن يكون لنا أبؤسا.

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد

وأما (كاد) فله اسم وخبر، وخبره الفعل المضارع وهو مؤول باسم الفاعل كما جاء على الأصل: [الطويل]

..... وَمَـــا كِـــدْتُ آئِبَـــا

وقد يحذف (أن) من خبر (عسى) تشبيها لها بـ (كاد)، كما يدخل على خبر (كاد) تشبيها لها بـ (عسى)، مثال الأول[1]: [الطويل]

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِـرٍ جَـوْنِ الرَّبَـابِ سَـكُوب

=

٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جيأ)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس)، ١٥/ ٥٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/ ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

والغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بُؤس، وهو الشِّدَّة. والمثل قالته الزَّبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ومعناه: لعل الشر يأتيكم من قِبَل الغار. يضرب مثلاً للرجل يُخبِر بالشر فيُتهم به.

(١) البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٧٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٨؛ والكتاب ٣/ ١٥٩، ٤/ ١٣٩؛ ولسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٥١؛ ولسان العرب ١٥/ ٥٥ (عسا)، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٠؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٨؛ واللمع ص ٣٣٣؛ والمقتضب ٣/ ٤٨، ٦٩.

اللغة: جون الرباب: سود السحاب. السكوب: الكثير المطر.

الإعراب: "عسى": فعل ماضٍ ناقص من أفعال الرَّجاء. "الله": اسم الجلالة، اسم "عسى" مرفوع. "يغنى": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "هو". "عن بلاد": جارّ ومجرور متعلّقان بـ "يغني"، وهو مضاف. "ابن": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. "قادر": مضاف إليه مجرور. "بمنهمر": جارّ ومجرور متعلّقان بـ"يغني". "جون": نعت أوّل لـ"منهمر" مجرور، وهو مضاف. "الرباب": مضاف إليه مجرور. "سكوب": نعت ثاني لـ"منهمر" مجرور.

وجملة "عسى الله... ": ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "يغني": في محلّ نصب خبر "عسى".

والشاهد فيه قوله: "عسى الله يغني" حيث جاء خبر "عسى" فعلًا مضارعًا مرفوعًا، وهذا دليل على أن خبر "عسى" في موضع اسم منصوب؛ لأنّ الفعل إنما يُرفَع بوقوعه موقع الاسم.

ومثال الثاني[1]: [الرجز]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

وأما (كرب) و (أوشك) فيجريان مجرى (عسى) في إدخال (أن) في خبرهما فيقال: كرب زيد أن يخرج، وأوشك زيد أن يخرج، وكذا: كرب أن يخرج زيد، وأوشك أن يخرج زيد، بمعنى قارب وقرب، ويجريان مجرى (كاد) في عدم دخول (أن) على خبرهما نحو: كرب زيد يخرج، وأوشك زيد يخرج.

وأما (جعل) و (أخذ) و كذلك (طفق) و (هب) و (أنشأ) و (علق) فإنها استعملت استعمال (كاد) فحسب، يعني لا يدخل (أن) في خبرها قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

فإن قيل: ما الذي يقتضي المخالفة والتغاير في خبر (عسى) و (كاد)؟

قيل: تغاير المعنى؛ لأن معنى (عسى) مقاربة على سبيل الرجاء والطمع، ومعنى (كاد) مقاربة الأمر على سبيل الحصول، فترك خبرها بغير (أن) لشدة دلالتها على القرب وأدخلت على خبر (عسى) لتخصيص المضارع على الاستقبال لضعفها في الدلالة على

---

(١) **الرجز لرؤبة** في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ والدرر ٢/ ١٤٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كود)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٥؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩؛ وأسرار العربية ص ٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٩؛ ولسان العرب ٢/ ٥٩٨ (مصح)؛ والمقتضب ٣/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: يمصح: يذهب، ويَدْرُس.

المعنى: وصف منزلًا بأنّه يكاد يذهب، ويدرس لِقدَمه.

الإعراب: "قد": حرف تحقيق. "كادَ": فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر فيه جَوَازًا تقديره: هو، يعود على المنزل الذي يصفه الشاعر. "من طول": جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل "يمصح". "البلى": مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. "أن": حرف مصدرى ناصب. "يمصحا": فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر فيه جَوَازًا تقديره: هو، يعود على المنزل أيضًا، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من "أن" والفعل "يمصح" في محلّ نصب على أنَّه خبر "كاد".

وجملة "كاد أن يمصح": ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: اقتران خبر "كاد" بـ"أن" تشبيهًا لـ"كاد" بـ"عسى".

القرب، فإذا قلت: عسى الله أن يشفي مريضك، فالمعنى إن قرب شفائه مرجو من عند الله تعالى، وإذا قلت: كادت الشمس تغرب، فالمعنى أن قربها من الغروب قد حصل، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾[الإسراء:٧٤].

(فعلا المدح والذم)

(نعم، و بئس)

قال رحمه الله: (والثالث فعلا المدح والذم والأصل فيها (نعم) و (بئس) وهما يقتضيان اسما فيه الألف واللام الجنس نحو: نعم الرجل زيد، فـ (الرجل) فاعل نعم، و(زيد) المخصوص بالمدح، وكذلك: بئس الرجل زيد، وقد يضمر اسم الجنس ويؤتى بدله بنكرة منصوبة، فيقال: نعم رجلا زيد).

الشرح: النوع الثالث من الأفعال الناقصة فعلا المدح والذم وضعا للمدح العام والذم العام، وفيه أربع لغات: (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين وهو الأصل، و (فَعْل) بفتح الفاء وكسرها وسكون العين، و (فِعِل) بكسرهما.

فإن قيل: ما الدليل على أن الأصل فيهما (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين؟

قيل: لأنهما لا يخلوان من أن يكونا من باب (فَعِلَ) أو (فَعَلَ) أو (فَعُل) ولا رابع في الثلاثي، فما سمي فاعله لا يجوز أن يكون من باب (منع) لجواز إسكان (العين) للتخفيف، ولا يسكن العين للمفتوحة؛ لأنها خفيفة بنفسها، ولا يجوز أن يكون من باب (شرف) لجواز كسر (الفاء)، ولو كان مضموم العين لما جاز كسر الأول؛ لأن كسر الأول لإتباع كسرة (العين) وذلك غير موجود فيه، فلم يبق إلا ما حكمنا به.

فإن قيل: لم اقتضى (نعم) و (بئس) أن يليهما اسم الجنس؟

قيل: للدلالة على أن الممدوح والمذموم يستحق ذلك في هذا الجنس، بيانه: أن قولك: نعم الرجل زيد، أو: نعم رئيس القوم زيد، يدل على أن المدح فيه من أجل الرجولية والرئاسة وهذا معنى يحتاج إليه؛ لأن لفظ (نعم) مدح عام لا يدل على نوع دون نوع ولفظ (زيد) لا يدل أيضا على نوع دون نوع كما ذكرنا، فجيء باسم الجنس ليدل على هذا المعنى.

فإن قيل ما أنكرت أن يكون (اللام) للعهد؟

قيل: هذا لأن الاستعمال قائم فيمن هو غير مذكور ولا معهود ولا مخطور ببال المخاطب، على أنه لو كان لما احتيج إلى ذكر (زيد) بعده بأنه المخصوص بالمدح واستقام أن نقول: نعم أنت هذا أو زيد موقع (نعم الرجل).

فإن قيل: ما الذي دعاهم إلى أن يقولوا إن اسم الجنس مضمر في: نعم رجلا زيد، و (رجلا) بدلا منه؟

قيل: عدم انفكاك الفعل عن الفاعل، ولا يكون المنصوب فاعلا، و (زيد) المخصوص بالمدح هو لا يكون فاعلا فلم يكن بد من إضمار الفاعل، على أنه جمع جرير بين اسم الجنس المظهر وبين المنصوب في قوله[1]: [الوافر]

تَـــزَوَّدْ مِثْـــلَ زَادِ أَبِيـــكَ فِينَـــا فَـــنِعْمَ الـــزَّادُ زَادُ أَبِيـــكَ زَادَا

فإن قيل: ما فائدة إسقاط المبدل وإثبات البدل في ذلك؟

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ١٠٧ (طبعة صادر)؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٤، ٣٩٩؛ والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦؛ والدرر ٥/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زود)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢؛ ومغني اللبيب ص ٤٦٢؛ والمقتضب ٢/ ١٥٠.

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه، ويدعوه للسير على خطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عرف بهما.

الإعراب: "تزوّد": فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. "مثل": مفعول به منصوب، وهو مضاف. "زاد": مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. "أبيك" مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "فينا": جارّ ومجرور متعلّقان بـ"تزوّد": "فنعم": الفاء: استئنافية، و"نعم": فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. "الزاد": فاعل مرفوع. "زاد": مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. "أبيك": مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. "زادًا": تمييز منصوب.

وجملة "تزوّد": ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة "نعم الزاد... ": استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب، أو في محلّ رفع خبر للمبتدأ "زاد"، وتكون بذلك جملة "زاد أبيك نعم... ": استئنافية.

والشاهد فيه قوله: "فنعم الزاد زادًا" حيث جمع بين الفاعل "الزاد" والتمييز "زادًا" للتوكيد، وهذا غير جائز عند البصريين.

قيل: للتخفيف يحذف الألف واللام والحركة الثقيلة، ويقال: إنه إضمار على شريطة التفسير، ومنه (ضربني وضربت زيدا) فـ (زيدا) يفسر الفاعل في (ضربني).

فإن قيل: هل يجوز أن يكون المخصوص من غير جنس الفاعل؟

قيل: لا، وهو محال، وأما قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧] فعلى تقدير حذف المضاف، أي: مثل القوم، وكذلك في (بئس مثلا).

فإن قيل: هل يجوز حذف المخصوص؟

قيل: نعم إذا كان معلوما، قال الله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠] أي: أيوب، وقال: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن، وقال: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٤٠﴾﴾ [الأنفال: ٤٠]، وقال: ﴿فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٥٦﴾﴾ [ص: ٥٦] ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥١﴾﴾ [آل عمران: ١٥١].

فإن قيل: إذا جاز ترك ذكر المخصوص من غير بدل فهلا كان كذلك في اسم الجنس مع اقتضاء (نعم، وبئس) للاسمين على سواء؟

قيل: لأن الجنس يفيد جهة المدح والذم، فلو تركته بغير بدل لنقضت الغرض؛ لعدم الدلالة في الكلام، وأما المخصوص فإنما يترك حيث يدل عليه الكلام فلا حاجة إلى البدل.

فإن قيل: علام ارتفع المخصوص؟ وعلام انتصبت النكرة في قولك: نعم الرجل زيد، ونعم رجلا زيد؟

قيل: أما المخصوص فارتفاعه بالابتداء وخبره الجملة المتقدمة، أو بالخبرية والمبتدأ محذوف، وتقدير الأول: (زيد نعم الرجل)، والثاني: (نعم الرجل هو زيد).

فأما النكرة فانتصابه على التشبيه بالمفعول بيانًا وتمييزًا للمضمر جاريًا مجرى (عشرون درهما).

واعلم أنهما كما يليهما الاسم الذي فيه الألف واللام فكذلك ما كان مضافا إلى ما فيه الألف واللام كما ذكرنا، فلا تستفد من قوله: (وهما يقتضيان اسما فيه الألف واللام) أنه لا يقتضيان غيره، يقال: تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه.

(فعلا التعجب)

قال رحمه الله: (والرابع: فعلا التعجب، ويكون على لفظين: أحدهما (ما أفعله)، والثاني (أفعل به)، فمثال الأول نحو: ما أحسن زيدا، أي: جعله حسنا، و (زيدا) مفعوله، والثاني (أفعل به) ومعناه ما أفعله تقول: (أكرم بزيد) تريد ما أكرمه، لفظه أمر ومعناه تعجب فيما زاد على ثلاثة أحرف نحو: ما أشد انطلاقه واستخراجه، وكذلك الألوان والعيوب وإن كانت على ثلاثة أحرف لا تقول في (عور): ما أعوره، وإنما تقول: ما أشد عوره، فهذه حالة الرفع في الأفعال).

الشرح: النوع الرابع من الناقصة الجارية مجرى الأدوات فعلا التعجب أحدهما: (ما أحسن زيدا) و (ما أعلم عمرا) و (ما أشرف بكرا)، ف (ما) اسم تام ها هنا غير محتاجة إلى صفة ولا إلى صلة وموضعه رفع بالابتداء، و (أحسن) فعل ماض، وفاعله ضمير يعود إلى المبتدأ فصار جملة في موضع الخبر عن المبتدأ وهو (ما)، و (زيدا) نصب بوقوع الفعل عليه فصار تقدير الكلام: شيء أحسن زيدا، والثاني: (أحسن بزيد) و(أعلم بعمرو) و (أشرف ببكر) فقيل أصله: أحسن زيد، وأعلم عمرو، ويعني: صار ذا حسن وذا علم، كأغد البعير صار ذا غدة، ثم نقل عن لفظ الماضي إلى لفظ الأمر ليكون ذا أمارة التعجب ويكون لفظه لفظا مخصوصا يفارقه من الخبر، وقد وجد في كلامهم ما يدل على غير ما وضع له في الأصل نحو قولهم: (رحمه الله) و (غفر الله له) و (سلام عليكم) و (قطع الله يدك)، وأمثال ذلك مما وضع للإخبار ويراد به الدعاء، قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[مريم:٧٥] لفظه أمر ومعناه الدعاء.

كذلك (أحسن بزيد) لفظه أمر ومعناه الخبر، و (الباء) مزيدة كما في (كفى بالله) واستبعد ذلك بعض فرسان المتأخرين وقال: (إن أسهل منه مأخذا عندي أنه أمر لكل أحد أن يجعل زيدا كريما، أي: بأن يصفه بالكرم، و (الباء) مزيدة مثلها: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصير ذا كرم و (الباء) للتعدية، وهذا أصله، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظه الواحد في قوله: يا رجلان أكرم بزيد، ويا رجال أكرم بزيد).

كما جاء في القرآن صيغتا التعجب: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ١٧٥﴾ [البقرة:١٧٥]، ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم:٣٨]، ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ ١٧﴾ [عبس:١٧].

فإن قيل: لم خص (ما) في هذا الباب من سائر الأسماء؟

قيل: لأنه مبهم، والشيء إذا أبهم كان أفخم لاحتماله أمورا كثيرة.

فإن قيل: لم خص الماضي بالتعجب دون المضارع؟

قيل: لأن المضارع يحتمل الحال والاستقبال، فاختير الماضي ليدل على استقرار ما وقع التعجب منه، وعلى أنه أمر ثابت يشاهد، ولا يمكن أن يعترض عليه بإيراد الصيغة الثانية في باب التعجب بأن يقال الأمر لا يدل على موجود، وإنما تكون دلالته على ما ليس بموجود في الحال، لأنا قد ذكرنا الأصل في ذلك بأنه إخبار وإن كان لفظه أمرا، فعلى قول من جعل قولهم: أكرم بزيد، بأنه صفة للكرم فلا يعترض عليه أيضا؛ لأن الكرم ثابت حاصل فيه حتى يحسن الأمر على الوصف بذلك.

فإن قيل: لم لا يدخل التعجب فيما زاد على ثلاثة أحرف؟

قيل: لأن ما زاد على ثلاثة أحرف لا يمكن بناء فعل التعجب – وهو (أَفْعَلَ) و(أَفْعِلْ) – إلا من بعد أن يحذف منه شيء حتى يعود إلى ثلاثة أحرف.

أما الألوان والعيوب فالعلة فيها أن الأصل فيها أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف، والحذف يخل بالمعنى نحو: احمر، واصفر، واخضر، وفي العيوب: احول واعور، فإذا جاء شيء منها على ثلاثة أحرف نحو: (عور) فإنه يعامل معاملة الأصل طردا للباب، وما جاء خلاف ذلك فهو خارج عن القياس نحو: ما أعطاه، وما أولاه، وما أحوجه، يعنون: ما أكثر عطاءه، وإيلاءه، وما أشد حاجته، فيسمع ولا يقاس، والتعجب في ذلك بـ (ما أشد) وما جرى مجراه نحو: ما أشد انطلاقه، وما أحسن إكرامه، وما أكثر إنعامه، وما أقبح عوره، وما أفحش سواده.

وقوله: (فهذه حالة الرفع في الأفعال) إشارة إلى جميع أنواع الأفعال في كونها عاملة في الأسماء الرفع في أول باب: (وكل فعل يرفع اسما واحدا بأنه فاعله) فافهم وقس.

(عمل الأفعال النصب)

قال رحمه الله: (أما النصب فعلى ضربين: ضرب عام لجميعها، وضرب خاص، فالخاص في ثلاثة: المفعول به، والخبر المنصوب، والتمييز.

فالمفعول به خاص؛ لأنه لا يكون للفعل اللازم نحو: خرج زيد، وإنما يكون للمتعد نحو: ضربت زيدا، والثاني متعد إلى مفعولين ثانيهما عبارة عن الأول وهي سبعة: حسبت، وخلت، وظننت، وعلمت، ورأيت، ووجدت، وزعمت، إذا كن بمعنى (علمت) تقول: حسبت زيدا أخاك، وعلمت زيدا فاضلا، فيكون (الفاضل) و (الأخ) عبارة عن (زيد)، وهذه يجوز إلغاؤها إذا وقعت بين مفعولين نحو ك زيد ظننت مقيم، وكذلك إذا تأخرت نحو: زيد مقيم ظننت، ولا يجوز إلغاؤها مع تقديمها على المفعولين. ويبطل عملها لام الابتداء والاستفهام، كقولك: علمت لزيد منطلق، وعلمت أيهم أخوك؟ وعلمت أزيد أخوك أم عمرو؟ ويسمى هذا تعليقًا.

والثالث: متعد إلى مفعولين الثاني غير الأول نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوت عمرا جبة، فالدرهم غير زيد، والجبة غير عمرو، ويجوز لك أن تقتصر في هذا الضرب على أحد المفعولين تقول: أعطيت زيدا، ولا تذكر ما أعطيت، وأعطيت درهما، ولا تذكر من أعطيت).

الـشـــرح: لما ذكر أن الفعل يعمل الرفع والنصب في الأسماء، فذكر الرفع واستواء الأفعال فيه بأن كل فعل يرفع اسما واحدا أورد ها هنا فسم النصب.

وأما معنى العام والخاص، فالعام: كل فعل متعديا كان أو لازما، فإن النصب يحصل منه ويصلح أن يعمل الفعل به فينصبه، والخاص: يختص ببعض الأفعال دون بعض، فإن المفعول به يستدعي الفعل متعديا، والأخبار المنصوبة تستدعي أفعالا ناقصة، والأفعال الناقصة لا تتم بأساميها وتحتاج إلى أخبارها نحو: (كان) وأخواتها، فإن الخبر يكون فيها منصوبا صريحا، وأخبار أفعال المقاربة مواضعها منصوبة، فإن قولك: (أن يخرج) في: عسى زيد أن يخرج، في موضع المصدر المنصوب، و (يخرج) في: كاد زيد يخرج، في موضع اسم الفاعل المنصوب.

كما ذكر في التمييز يستدعى الشيء محتملا لأجناس حتى يميز بأحدها نحو: طاب زيد نفسا، وتصبب عرقا، وتفقأ شحما.

(أنواع الفعل المتعدي)

ومن حق الفعل المتعدي أن يجعل على ثلاثة أضرب: ضرب يتعدى إلى واحد، والثاني إلى اثنين، والثالث إلى ثلاثة.

ثم يجعل المتعدي إلى اثنين على ضربين: يتعدى إلى مفعولين الثاني هو الأول، وإلى مفعولين الثاني غير الأول.

وأما أفعال القلوب التي هي (حسبت) إلى سائرها فإنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها، وهما على شرائطهما وأحكامهما المذكورة في بابهما، ومعناها: ظن الشيء على صفة، أو معرفته صفة. ولعلمت، ورأيت، ووجدت، وظننت معان لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا، تقول: علمت زيد بمعنى (عرفته)، ورأيته بمعنى (أبصرته)، ووجدت الضالة إذا (أصبتها)، وزعمت ذلك، أي: (قلته)، وظننته بمعنى (اتهمته) ومنه قوله تعالى[1]: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) [التكوير:٢٤] قيل يعني: بمتهم.

أما حسبت، وخلت فلزمهما التعدي إلى مفعولين، ومما يلحق بها أريت بمعنى: (ظننت)، وجعلت بمعنى: (صيرت)، تقول: أرى عمرًا خارجًا، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، ويجوز أن يلحق بها عرفت بمعنى: (علمت) تقول: عرفت الله قادرًا.

---

(١) قرأ عبد الله وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وابن الزبير وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن جبير وعروة وهشام بن جندب ومجاهد وغيرهم، ومن السبعة النحويان وابن كثير: بظنين بالظاء، أي بمتهم، وهذا نظير الوصف السابق بأمين.

وقيل: معناه بضعيف القوة على التبليغ من قولهم: بئر ظنون إذا كانت قليلة الماء، وكذا هو بالظاء في مصحف عبد الله.

وقرأ عثمان وابن عباس أيضاً والحسن وأبو رجاء والأعرج وأبو جعفر وشيبة وجماعة غيرهم وباقي السبعة: بالضاد، أي ببخيل يشح به لا يبلغ ما قيل له ويبخل، كما يفعل الكاهن حتى يعطى حلوانه.

قال الطبري: وبالضاد خطوط المصاحف كلها.

انظر: البحر المحيط ٨/ ٤٣٥؛ وتفسر الطبري ٣٠/ ٥٢؛ وتفسر القرطبي ١٩/ ٢٤٢؛ والكشاف ٤/ ٢٢٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٨٥ - ٨٦.

وأما جواز إلغائها فلردها إلى الأصل وهو الابتداء؛ لأنها أفعال دخلت على المبتدأ والخبر كما ذكرنا، وإذا كانت واقعة على صدر الجملة وجب إعمالها؛ لأنها في مقارها وترتبها من تقدم العامل على معموله، وإذا وقعت متوسطة ومتأخرة جاز إلغاؤها وإعمالها بخلاف سائر الأعمال الناصبة لمفاعيلها؛ لأنها لم يكن لها – قبل كونها معمولا – أصل منظور إليه كالمفعولين في أعطيت زيدا درهما.

وأما بطلان عملها بالتعليق فلدخول (لام) الابتداء؛ لأنها موضوعة للابتداء، فإيرادها في الجملة إنما يجوز لمعنى وضعت له في الأصل، وهو تأكيد مضمون الجملة في الابتداء، والابتداء يستدعي التجرد عن العوامل اللفظية، فإذا أعملت العامل مع إيراد (اللام) فقد أبطلت غرض الواضع وجمعت بين أمرين هما في طرفين هما في طرفي نقيض، وهكذا الحكم في الاستفهام؛ لأن له صدر الكلام، فإذا نفذ عمل العامل اللفظي فيما فيه الاستفهام خرج من أن يكون له صدر الكلام، وفي ذلك خلاف الوضع أيضًا.

فإن قيل: ما معنى قول الشيخ فيها: إنها تتعدى إلى معنى مفعولين إذا كن بمعنى (علمت) مع أنها تسمى أفعال الشك واليقين؟

قيل: لم يعن أن كلها بمعنى (علمت) بل أراد هذا المعنى في: رأيت، ووجدت، وزعمت، ولذلك سميت هذه الثلاثة و (علمت) أفعال يقين، وخلت وحسبت وظننت أفعال الشك.

فإن قيل: هل يجوز في (علمت) أن يتعدى إلى مفعول واحد؟

قيل: نعم إذا جعلته بمعنى (عرفت) وقد مر، ومن ذلك قوله: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وإذا دخل في متعلق جميعا (أن) بفتح الهمزة مثقلة ومخففة سد مسد المفعولين.

مثال الأول: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾[الأعراف: ٣٠].

مثال الثاني: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ﴾[العنكبوت: ٢].

فإن قيل: هل يجوز أن تنصب المتأخر من المفعولين إذا توسطت هذه الأفعال بينهما فتقول: ويد علمت فاضلا؟

قيل: لا؛ لأنه خبر المبتدأ ها هنا فوجب رفعه.

فإن قيل: هلا جعلت (علمت) خبرا له، و (فاضلا) مفعول (علمت)؟

قيل: هذا فاسد من وجهين:

أحدهما: إبطال معنى المتكلم؛ لأن المراد إثبات فضله لا أنه معلوم.

والثاني: أن انتصاب (فاضل) مترتب على انتصاب (زيد)، فإذا رفع (زيد) استحال انتصاب (الفاضل) في هذا الباب، أما إذا وصلت ضمير (زيد) بالفعل أو جعلته مجهولا فقد صحت المسألة نحو: زيد علمته فاضلا، وزيد علم منطلقا.

فإن قيل: ما الفائدة في تقييد قولك: فإذا نفذ عمل العامل اللفظي خرج الاستفهام من أن يكون له صدر الكلام؟

قيل: لو أطلقت لبطل معنى الكلام؛ وذلك لأن هذه الأفعال لا تخرج بالتعليق من كونها عاملة في المعنى، ألا ترى أن العلم والظن نافذ في مضمون الجملة بعد الإلغاء والتعليق، ولهذه سمي تعليقا؛ لأنها صارت كالشيء المعلق بين أن يكون عاملا وبين ألا يكون عاملا، والأوضح في هذه المعنى قوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران:١٤٤]، (إلا) لم يعمل لفظا بالاتفاق، ولو لم يعمل معنى لانقلب الإسلام كفرا.

قال رحمه الله: (والرابع متعد إلى ثلاثة مفعولين، وهو أربعة: أعلمت، وأريت، وأنبأت، نبأت. إذا كن بمعنى (أعلمت) تقول: أعلم الله زيدا عمرا خير الناس).

الـشــرح: هذه الأفعال الأربعة في كونها معداة إلى الثلاثة على ضربين:

ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي إلى مفعولين وهو: أعلمت، وأريت، وضرب متعد إلى مفعول واحد وقد جعل بمعنى (أعلمت) لاشتراكهما في فعدي إلى الثلاثة وهو: أنبأت، ونبأت، وقد يلحق ثلاثة أفعال وهي: أخبرت، وخبرت، وحدثت، ويستشهد بقول الحارث في قوله[1]: [الخفيف]

---

(١) هذا عجز بيت صدره:

أو منعتم ما تسألون فمن

فَمَـنْ حَـدَّثْتُمُوهُ لَـهُ عَلَيْنَـا العَـلاءُ

ضمير الفاعل والمفعول مفعولان والجملة التي هي (لَهُ عَلَيْنَا العَلاءُ) مفعول ثالث.

وينبغي أن تعلم أن الثالث في هذا الباب هو الثاني في باب (علمت) فيجوز فيه ما يجوز هناك من وقوع الجملة موقع المفعول الثاني، ويستحيل فيه ما يستحيل ثم من تقديم الثالث على الثاني، كما يستحيل تقديم الثاني على الأول.

=

البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٦٨؛ والدرر ٢/ ٢٨٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٥؛ وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧؛ وشرح المعلقات السبع ص ٢٢٥؛ وشرح المعلقات العشر ص ١٢٢؛ والمعاني الكبير ٢/ ١٠١١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٩.

اللغة: منعتم ما تسألون: منعتم عنّا ما نسألكم من الموادعة والإخاء. العلاء: الغلبة.

المعنى: إنكم إذا منعتم ما سألتكم من الموادعة والإخاء، فأي قوم أخبرتم عنهم أنهم فضلونا؟ فلا قوم أمنع منا، ولا نعجز عن مقابلتكم بمثل صنيعكم.

الإعراب: "إن ": حرف شرط جازم. "منعتم": فعل ماضٍ، و"تم" ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "ما": اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. "تسألون": فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. "فمن": الفاء: حرف رابط لجواب الشرط، و"من": اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. "حُدّثتموه": فعل ماضٍ مبني للمجهول، و"تم" ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والواو: للإشباع، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به ثان. "له": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. "علينا": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. "العلاء": مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة "إن منعتم... فمن... " الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "منعتم": جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة "تسألون": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "من حدثتموه": في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة "حدثتموه": في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة "له علينا الولاء": في محل نصب مفعول به ثالث لـ"حدث".

والشاهد فيه قوله: "حدثتموه... له علينا الولاء" حيث تعدّى الفعل "حدث" إلى ثلاثة مفاعيل، هي: نائب الفاعل (تم)، والهاء في "حدثتموه"، والجملة الاسميّة "له علينا الولاء".

(التمييز)

قال رحمه الله: (أما الخبر والتمييز فخاصان أيضًا؛ لأن الخبر يكون من بين الأفعال لكان وأخواتها، ولعسى وكاد، وكذا التمييز لا يكون في كل فعل وهو كقولك: طاب زيد نفسا، ومعنى التمييز: أن يكون الشيء مبهما يحتمل وجوها فيميز بأحدها نحو أن يقول: طاب زيد، فلا يدري أن نسبة الطيب إليه من أي وجه، فإذا قلت: (نفسا) بينت، ويأتي بعد كلام تام، ومعنى تمام الكلام أن يكون الفعل قد أخذ ما يقتضيه كأخذ (طاب) فاعله، ومثله: كفى زيد رجلا، فاعرفه).

الــشـــرح: المعنى بخصوصية الخبر والتمييز مذكور في ألفاظ المتن فلا يحتاج إلى بيانه، وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن خبر (كان) ظاهر كونه منصوبا، وخبر (عسى) و (كاد) منصوب المحل.

وأما التمييز فعلى ضربين:

أحدهما: بعد تمام الكلام، والثاني: بعد تمام الاسم.

فالذي بعد تمام الكلام هو الذي نحن فيه، والمنصوب في هذا يكون في الأكثر فاعلا لناصبه في المعنى، وذلك أن (نفسا) في قولك: طاب زيد نفسا، في معنى طاب نفس زيد، ثم أسندت الفعل إلى (زيد) كما يسند الحسن الذي للوجه إلى صاحبه في قولك: رجل حسن وجهه، أعني أنك جعلت (الرجل) موصوفا بالحسن؛ لأنه من سببه كما وصف (زيدا) بالطيب في هذا المثال لأنه نفسه في الحقيقة.

وإنما نصبت التمييز لأنه مشبه بالمفعول وذلك أن المفعول في: ضرب زيد عمرا فضلة في الكلام، فكذلك التمييز في: طاب زيد نفسا فضلة في الكلام.

فإن قيل: أليس خبر (عسى) منصوب اللفظ، فلم جعلته منصوب المحل؟

قيل: هذا وهم فاسد من وجوه:

أحدها: أن الخبر (أن) مع الفعل لا الفعل وحده، وإذا كان الشيئان مذكورين في موضع واحد فالاعتبار في حق الإعراب راجع إليهما جميعا، فلذلك حكمنا في أنها في موضع النصب.

والثاني: أن الشيخ ذكر مع هذا الخبر خبر (كاد) ونظمهما في حكم واحد وهو مرفوع لفظا، فلو لم يرد المحل في كونهما منصوبين لكان فاسد بلا شك.

والثالث: أن النصب اللفظي في الفعل الواقع بعد (أن) من تأثير الحرف وهو (أن)، وإنما يعد في هذا المقام الأشياء التي يؤثر الفعل في كونها منصوبة، فظهر أنه إنما أراد المصنف كونه منصوب المحل.

فإن قيل: ما المبهم من الشيئين الفعل أم الفاعل في: طاب زيد نفسا؟

قيل: ليس واحد منهما إبهام إنما المبهم إسناد الفعل إلى الفاعل لأي وجه أسند إليه؟

فإن قيل: ما معنى قوله: (أن يكون الفعل قد أخذ ما يقتضيه) وهلا قال: قد أخذ فاعله؟

قيل: أراد الفاعل لكن قوله: (ما يقتضيه) فائدته أدخل في العموم؛ لأنه قد يوضع شيء موضع الفاعل مؤول به، نحو قوله تعالى: (وكفى بالله حسيبا) فالجار والمجرور في موضع الفاعل، وإذا قال: (ما يقتضيه) فقد دخل فيه الصريح وغير الصريح.

فإن قيل: هل في إفراده بذكر المثال الثاني للتمييز فائدة وهو قوله: (كفى زيد رجلا)؟

قيل: نعم، وهي أنا قد ذكرنا أن التمييز في أكثر الأحوال يصلح أن يكون فاعلا للفعل الذي نصبه، وهذه الجملة في ظاهرها لا تصلح في المنصوب أن تجعل فاعلا، وذلك أنك إذا قلت: (كفى رجل زيد) لم يكن شيئا، لكنك إذا جعلته فاعلا في المعنى على ضرب من التأويل كان جيدا، وذلك أن معنى الكلام ك أن زيدا كامل في الرجولية، ف (رجلا) في الحاصل عبارة عن (زيد)، وإذا كان عبارة عن الفاعل فصار كأنه الفاعل في المعنى.

وأما التمييز المنتصب بعد تمام الاسم فيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

(المصدر المنصوب)

قال رحمه الله: (وأما العام من النصب ففي خمسة أشياء: المصدر، كقولك: قمت قياما، وضربت ضربة، وسوطا، وضربت ضرب زيد، والضرب الذي تعلم).

الـشــرح: وقد ذكرنا معنى العموم فيما تقدم، والمصدر: هو الحدث الذي اشتق الفعل منه عند البصريين، وسمي مفعولا مطلقا، ومعنى الإطلاق: أنه لم يقيد بشيء من حروف الجر كغيره من المفاعيل نحو المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، فإذا قلت: ضربت، فالمعنى: أوجدت ضربا، وكذلك (قمت) معناه إيجاد القيام، بخلاف: ضربت زيدا، فإنه لا يكون معناه: أوجدت زيدا، حتى يكون مطلقا، وإنما معنى الإطلاق قائم في المصادر، ثم المصدر على ضروب: مبهم ومؤقت مقدر بالعدد ومؤقت معرفة.

فالمبهم: ضربت زيدا ضربا، ومعنى المبهم: أنه يحتمل القليل والكثير.

والمؤقت المقدر بالعدد نحو: ضربته ضربة وضربتين وثلاث ضربات، والمؤقت المعرفة إما باللام نحو: ضربت الضرب الذي تعلم، أو بالإضافة نحو: ضربت ضربا زيد، إلا أنه يجب أن تعلم أنه كان في المعنى: ضربت ضربا مثل ضرب زيد؛ لأنه ضرب زيد لا يكون ضربك، ثم لما حذف (الضرب) الذي هو فعلك حذف معه صفته وهو (مثل) الذي كان مضافا إلى (ضرب زيد) وأقيم المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢].

وأما قوله: (سوطا) فعندهم أنه اسم قام مقام المصدر، والأحسن في معناه أن يجعل حادثا مخصوصا وجوده حدوثه بهذه الآلة فيكون بمعنى المصدر.

بيانه ودليله على ذلك أنك لو ثنيته أو جمعته فقلت: ضربته سوطين أو ثلاثة أسواط لما وقع العدد على الآلة، وإنما يقع على الحوادث الموجودة، وإلا فوجب أن يكون الضارب آخذا بيده سوطين أو ثلاثة أسواط حتى يكون صادقا في الإخبار، وكفاك به دليلا.

فإن قيل: ما الدليل على ما ادعى البصريون من أن الفعل مشتق من المصدر؟

قيل: كون الفعل دالا على الحدث مع الزمان، ودلالة المصدر على الحدث دون الزمان، فصار مثال الفعل مثال الخاتم المصوغ من الفضة، ومثال المصدر مثال الفضة، فكما أن الفضة أصل الخاتم فكذلك المصدر أصل الفعل لدلالته على الأمرين، وإن شئت جعلت اسمه دليلا على أن الفعل يصدر عنه.

فإن قيل: كيف أقرأ قوله (المصدر) مجرورًا أم مرفوعًا؟

قيل: أنت بالخيار إن رفعته فعلى الابتداء، وإن جررته فعلى البدل من (أشياء)، وكذا في سائر المعطوفات.

(ظرفا الزمان والمكان)

قال رحمه الله: (وظرف الزمان نحو: خرجت يوم الجمعة، وكذا كل مكان يقع فيه فعل. وظروف المكان المبهمة هي الجهات الست: خلفك، وأمامك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك، تقول: جلست خلفك، وضربت زيدا أمامك، وكذلك كل ما كان جهة نحو: حذاءك، ووراءك، وقبالتك، ومنها عندك، ووسط الدار، ومن ذلك المقادير نحو: الفرسخ، والميل تقول: سرت فرسخا وميلا، فيكون منصوبا على الظرف كأنك قلت: سرت هذا المقدار، ولا يكون المقدار المخصوص ظرفا نحو: الدار، والسوق).

الــشــرح: المراد بالظرف في المكان والزمان الاسم منهما إذا وقع الفعل أو معناه فيها، والمثال في المتن، فقوله: (كل زمان يقع فيه فعل) يؤيد ما قلناه أنه يجب أن يقع في اسم الزمان أو المكان حادث حتى يكون ظرفا.

فصل: وخلف، وخلاف، ووراء: الجهة التي تلي ظهرك وتكون خلفك، وخلاف تكون بمعنى (بعد)، فيكونان ظرفي زمان ومكان، وقرئ: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾﴾ [الإسراء:٧٦].

وأما (وراء) فيكون بمعنى: أمام، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف:٧٩] يعني: أمامهم.

وأمام وقدام: الجهة التي تواجهك، وفوق وأعلى: الجهة العالية على رأسك، وتحت وأسفل: الجهة التي تحتك، ويمينك وشمالك هما الجهتان يمينا وشمالا. وعند: عبارة عن القرب، ويستعمل في الزمان والمكان، وقد يكون بمعنى (خذ). وحذاء، وازاء، وقبالتك، وتجاه، وتلقاء، وحيال، نحو الجهة المقابلة أيضًا.

وأما (وسط) بالسكون: فهي جهة غير معينة، فإذا قلت: جلست وسط الدار، يكون بمنزلة قولك: خلال الدار، و (وسط) بتحريك السين: جهة معينة بمنزلة المركز من الدائرة.

وأما قوله: (ولا يكون الزمان المخصوص ظرفا) فمعناه لا ينتصب المخصوص بالظرفية كما ينتصب المبهم؛ وذلك لأن الفعل لا يتعدى إلى المكان المخصوص إلا

بواسطة حرف الظرف إلا لفظة (الدخول) تقول: صليت في المسجد، وقعدت في السوق، وتقول: دخلت المسجد.

قال الشيخ: (وهذا شاذ لا يجوز القياس عليه) لا تقول: صليت المسجد، ولا جلست الدار، قال: (وإنما حذف حرف الظرف اتساعًا) وقد جاء هذا أيضا في الشعر قال الشاعر[1]: [الكامل]

لَـدْنٌ بِهَـزِّ الْكَـفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُـهُ فِيـه كَمَـا عَسَـلَ الطريـقَ الثَّعْلَـبُ

---

(١) **قاله ساعدة بن جؤية الهذلي** من أبيات في وصف الرمح "ديوان الهذليين ١/ ١٩٠".

الشاهد فيه: وُصُولُ الفِعْل الَّذِي هُوَ (عَسَلَ) إِلَى (الطَّرِيق) اتِّسَاعًا، وَتَشْبِيهًا بِالمَكَانِ المُبْهَمِ؛ لأَنَّ الطَّرِيقَ مَكَانٌ. و (الطَّرِيقُ): اسْمٌ خَاصٌّ لِلمَوْضِعِ المُسْتَطْرَق، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: كَمَا عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ الثَّعْلَبُ.

لغة البيت: (اللَّدْنُ): اللَّيِّنُ، وَقَدْ لَدُنَ لُدُونَةً، وَمَعْنَاهُ: النَّاعِمُ اللَّيِّنُ المُتَثَنِّي، وَإِذَا تَثَنَّى الرُّمْحُ كَانَ أَصْلَبَ لَهُ وَآمَنَ مِن الكَسْرِ. وَفِيهِ قَالَ الطَّائِي: [الرجز]

لانَتْ مَهَزَّتُهُ فَعَزَّ وَإِنَّمَا... يَشْتَدُّ بَأْسُ الرُّمْحِ حِينَ يَلِينُ

وَيُرْوَى: لَذٌّ، وَمَعْنَاهُ: لَذِيذ. وَلَدُنْ بِمَعْنَى: عِنْدَ.

و (يَعْسِلُ): يَضْطَرِبُ فِي هَزِّهِ، (كَمَا عَسَلَ الثَّعْلَبُ)؛ أي: اضْطَرَبَ فِي عَدْوِهِ وَأَسْرَعَ.

قَالَ ابْن دريد: شَكَا عَمْرو بْن مَعد يَكْرب إِلَى عُمَر بن الخَطَّاب رَضيَ اللهُ عَنْهُ المَعَصَ، وَهُوَ الْتِوَاءُ مَفْصِلِ الرِّجْلِ. فَقَالَ لَهُ: (كَذَبَ عَلَيْكَ العَسَلَ)؛ أي: المَشيَّ السَّرِيعَ.

وَالعَسَلُ وَالعَسَلانُ وَاحِد، قَالَ: [الرمل]

عَسَلانُ الذِّئْبِ أَمْسَى قَارِبًا... بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَنَسَلْ

قَوْلُهُ: (كَذَبَ عَلَيْكَ العَسَلَ) مَعْنَاهُ: عَلَيْكَ بِهِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ يُغْرَى بِهَا فِي المَعْنَى، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَرْفَعُ بِهَا وَهُمْ مُضَر، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصبُ وَهُم اليَمَن.

وَيُرْوَى قَوْلُ عُمَر رَضيَ اللهُ عَنْهُ: (كَذَبَ عَلَيْكَ الحَجُّ) عَلَى لُغَتِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبه عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَجَبَ. قَالَ عَنْتَرَة: [الكامل]

كَذَبَ العَتِيقُ وَمَاءُ شَنٍّ بَارِدٌ... إِنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقًا فَاذْهَبِي

وَقَالَ ابْن الأَعْرَابِيّ: كَانَ الأَصْلُ فِي قَوْلِهِمْ: كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ: أَنَّ رَجُلا قَالَ: لا حَجَّ. فَقَالَ آخَر: كَذَبَ. ثُمَّ قَالَ: عَلَيْكُمْ الحَجّ. فَاسْتَعْمَلَتْهُ العَرَبُ فِي مَوْضِعِ وَجَبَ.

ومعنى البيت: أَنَّهُ وَصَفَ رُمْحًا لَيِّنَ الهَزِّ، فَشَبَّهَ اضْطِرَابِه فِي نَفْسِهِ بِعَسَلانِ الثَّعْلَبِ فِي سَيْرِهِ.

الأصل: كما عسل في الطريق، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصبه.

فإن قيل: لم أطلق الشيخ في انتصاب ظروف الزمان وقيد ظروف المكان بالإبهام؟

قيل: لمعنى يوجبه وذلك أن الفعل لا بد في وجوده من زمان ومكان إلا أنه لا يستدعي الزمان أو المكان مخصوصًا، فالقياس أن يتعدى إلى ما يدل منهما بغير واسطة وهو المبهم فينتصب مبهما فحسب، إلا أن المخصوص من الزمان يشابه المبهم في أن لا هيئة له يتميز بها من المبهمة فبقيت على أصلها وهو ثبوت الواسطة بينها وبين الفعل في تعديه إليها من حروف الظرف، وذكر في ذلك وجه آخر: هو أن الفعل يدل على الزمان بلفظه دون المكان فينصب الزمان، وحمل عليه المكان المبهم لتشابه بينهما في عدم الهيئة دون المخصوص من المكان لعدم التشابه بينهما.

(المفعول له)

قال رحمه الله: (والمفعول له كقولك: جئتك إكراما لك، وفعلت ذلك مخافة الشر، المعنى لإكرام لك ولمخافة الشر، وكل مصدر وجدته منصوبا بمعنى اللام فهو مفعول له).

الـشـرح: المفعول له: هو العلة التي اعتبرتها جواب حدث الفعل حتى لو سئلت: لم فعلت هذا الفعل ذكرته جوابا للسائل.

وعدوا شروطا له:

أحدها: كونه مصدرًا؛ لأن العلة المطلوبة في إيجاد الفعل لا بد من أن تكون أمرًا حادثًا.

والثاني: كونه داخلا في ضمن الفعل الناصب له حتى يكون الفعل منه في حكم التبع؛ لأن الفعل يفعل لأجل العلة.

الثالث: أن يكون حصولهما معًا؛ لأن هذين الحكمين من ضرورة العلة والمعلول في مجيء ذلك.

الرابع: أن يكون معناه مغاير لمعنى الفعل الناصب له؛ لأن الشيء لا يجعل علة في نفسه.

وهذه الشرائط مأخوذة من قولك: جئتك إكرامًا لك. وأما كونه مصدرًا فظاهر، وكذلك كونه داخلا في ضمن المجيء؛ لأن المجيء في حكم مقتضى إرادة الإكرام، وكذلك حصول المجيء والإكرام معا، والشرط الرابع كذلك وهو مغايرة معنى الإكرام للمجيء؛ لأنه لا يكون معنى الإكرام مجيئا ولا معنى المجيء إكرامًا، والمراد بهذا الشرط الرابع الاحتراز من أن يكون المفعول له مصدرا من لفظ الفعل الناصب له.

فإن فقدت هذه الشرائط أو بعضها جئت باللام تقول: جئتك لفضلك ولإحسانك إلي، قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۡۙ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ٦٤ ﴾ [النحل:٦٤].

نصب (هدى) و (رحمة) عطفا على محل (لتبين) مفعولا لهما وأدخل اللام (لتبين)؛ لأنه فعل المخاطب لا فعل لفاعل الفعل المعلل.

فإن قيل: هل يشترط فيه التنكير؟

قيل: لا، ألا ترى إلى ما أورده مثالا وهو قوله: (فعلت ذلك مخافة الشر) إيذانا بجواز كونه معرفة، قال الله تعالى: ﴿خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ [الممتحنة:١]، قال حاتم[1]: [الطويل]

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادُّخَارَه وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا

وفي هذا جمع الشاهدين تعريفًا وتنكيرًا.

(١) **البيت لحاتم الطائي** في ديوانه ص ٢٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٢٣، ١٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٢؛ والكتاب ١/ ٣٦٨؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٥ (عور)؛ واللمع ص ١٤١؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٧٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٥؛ والكتاب ٣/ ١٢٦؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤ (خصص)؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٨.

اللغة: العوراء: الكلمة القبيحة. الادّخار: جعل الشيء ذخيرة. أعرض: ابتعد.

المعنى: يقول إذا جهل عليّ الكريم غفرت له، واحتملته، وإذا شتمني اللئيم ابتعدت عن شتمه إكرامًا لنفسي.

الإعراب: "وأغفر": الواو بحسب ما قبلها، "أغفر": فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "عوراء": مفعول به، وهو مضاف. "الكريم": مضاف إليه. "ادّخاره": مفعول لأجله، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. "وأعرض": الواو حرف عطف، "أعرض": فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: "أنا". "عن شتم": جار ومجرور متعلقان بـ "أعرض"، وهو مضاف. "اللئيم": مضاف إليه. "تكرّمًا": مفعول لأجله.

وجملة "أغفر": بحسب ما قبلها. وجملة "أعرض": معطوفة على سابقتها. والشاهد فيه قوله: "ادّخاره" حيث وقع مفعولاً لأجله مع كونه معرَّفًا بالإضافة.

(الحـــــال)

قال رحمه الله: (والحال نحو: جاءني زيد راكبًا، المعنى في حال ركوبه. وكل صفة نكرة منصوبة بمعنى: في حال كذا فهي حال، وصاحب هذه الصفة يسمى (ذا الحال)، ومن حق ذي الحال أن يكون معرفة، كما أن من حق الحال أن يكون نكرة، فلا يجوز أن تقول: جاءني رجل راكبًا، فتجعل النكرة حالا، وكذا لا يجوز أن تقول: جاءني زيد الراكب، فتجعل الحال معرفة بل الواجب أن تقول جاءني زيد راكبا، فتجعل ذا الحال معرفة والحال نكرة، فإن أرادت أن تنصب الحال عن النكرة فقدمها عليها نحو: جاءني راكبا رجل.

ومن علامة الحال أن يصلح جوابا لـ (كيف)، نحو أن يقال إذا قلت: جاءني زيد: كيف جاء؟ فتقول: راكبا. فهذه خمسة ما من فعل إلا ويعمل فيها).

الـشـرح: الحال هي لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أولهما دفعة متفقين أو مختلفين أو لأحدهما على سبيل الاحتمال، أو لما هو مضاف إليه المفعول إذا كان بعضه أو في حكم البعض.

فمثال كونها للفاعل نحو: جاءني زيد راكبًا، وكونها للمفعول: ضربته راكبًا، وكونها لهما واحدة وهما متفقان: لقي زيد عمرًا راكبًا، أو لما هو مضاف إليه المفعول وهو بعضه أعني المضاف إليه قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات:١٢]، فـ (ميتا) حال من (الأخ) في احتمال الآخر، وما هو في حكم البعض قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل:١٢٣]، فـ (حنيفا) حال من (إبراهيم) وليست (الملة) المضافة إلى إبراهيم بعضه، ولكنهم جعلوه في حكم البعض منه حتى جوزوا انتصاب الحال منه، فهذه أقسام في الحال لا تكاد تجدها مَحُوزة في الكتب على هذا النهج.

فصل: ينبغي أن تعلم معنى قولنا في الحال (إنه لبيان الهيئة) أنه لا نعني بالوقت أنه جاء مثلا في وقت ركوبه، فإذا قلنا: جاءني راكبا، نعني به مجيئه على الركوب، والدليل على ذلك أنهم قالوا: الحال جواب (كيف)، و (كيف) لا تكون سؤالا عن الوقت حتى يكون الحال توقيتا للمجيء، فمن جعل الحال توقيتا للفعل فقد أعرض عن الصواب.

ويجوز أن يكون العامل فيها معنى الفعل، ويجوز أن يكون الحال غير صفة، وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[النساء:٨٨] شاهد للجوازين، وقوله: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام:١٢٦]، ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢] يدل على جواز عمل معنى الفعل فيها وهو ما تضمنه اسم الإشارة، وكذلك الظرف.

وينتصب الحال بعامل مضمر نحو قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾[القيامة:٤] يعني: نجمعها قادرين، وقد ينتصب الحال بعد جملة معقودة من اسمين لتأكيد الخبر وإزالة الشك وتسمى الحال المؤكدة نحو قوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[البقرة:٩١].

فإن قيل: لم وجب تعريف ذي الحال؟

قيل: لما ذكرنا لك من كون الحال بيانا لهيئة ذي الحال، فاستحال تعريف الحال مع الجهل بذي الحال.

فإن قيل: لم وجب تنكير الحال؟

قيل: لكي يكون موضع فائدة، فإن كانت معرفة ما كنت مفيد مخاطبك شيئا لم يعرفه.

فإن قيل: لم جاز نصب الحال المقدمة عن النكرة؟

قيل: لخروجها عن صلاحية الوصف بالتقديم.

فإن قيل: هل بين الوصف والحال فرق في المعنى؟

قيل: نعم، في الحال ثبوت الوصف له حال كونه فاعلا أو مفعولا، وليس في الوصف تعرض لكونه فاعلا أو مفعولا.

وقوله: (فهذه خمسة ما من فعل إلا ويعمل فيها) يعني: المصدر، والظرفين، والمفعول له، والحال، تقرير لما ادعى من العموم في انتصابها، والله أعلم.